الملخص والتوصيات

تمثل التجارة الخارجية المصرية احد الدعامات الرئيسية فى البنيان الاقتصادى القومي، لما تلعبه من دور فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تشهدها البلاد فى الوقت الراهن، وبالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد، فالصادرات تعتبر مصدراً رئيسياً لزيادة الدخل القومى من ناحية، وزيادة القدرة الاستيرادية لتوفير السلع الاستهلاكية والرأسمالية التى تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى٠ هذا بالرغم مما حققته سياسة التجارة الخارجية المصرية فى السنوات الأخيرة من نجاح ملحوظ فى زيادة درجة تنوع وتعدد السلع التصديرية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة، ووصولها إلى كثير من الأسواق العالمية، إلا أنها تواجه ببعض الصعوبات والمشاكل الناجمة عن المتغيرات الاقتصادية الدولية والتي تعوق محاولات الدولة لزيادة صادراتها من تلك السلع والحاصلات فى المستقبل، الأمر الذى يتطلب بطبيعة الحال ضرورة العمل على وضع السياسات والبرامج الملائمة والكفيلة بتحسين الإنتاج كماً وكيفاً بما يتفق مع متطلبات الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى دراسة توزيع صادرات وواردات السلع المصرية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة، وذلك للوقوف على مدى إمكانية تعظيم حصيلة الصادرات، وتدنية الواردات٠

وعليه، فإن هذه الدراسة تستهدف إلقاء الضوء على أثر أداء التجارة الخارجية الزراعية على التنمية الاقتصادية في مصر والتي تنعكس على مستوى معيشة الفرد خاصة والمجتمع عامة، وذلك عن طريق إلقاء الضوء على بعض المؤشرات الاقتصادية الزراعية فى مصر من خلال دراسة وتحليل كل من:

١- تطور قيمة الصادرات الكلية والزراعية٠

٢- تطور قيمة الواردات الكلية والزراعية٠

٣- تطور متوسط الدخل الفردي الحقيقي العام والزراعى٠

٤- العلاقة بين متوسط الدخل الفردي الحقيقي العام والصادرات الكلية وبين متوسط الدخل الزراعي الحقيقي للفرد والصادرات الزراعية٠

٥- العلاقة بين متوسط الدخل الفردي الحقيقي العام والواردات الكلية وبين متوسط الدخل الزراعي الحقيقي للفرد والواردات الزراعية٠

٦- تطور الميزان التجاري العام والزراعى٠

٧- تطور الصادرات لأهم الحاصلات الزراعية ٠

٨- تطور الواردات لأهم الحاصلات الزراعية٠

٩- التوجيه الاقتصادى لأهم الصادرات الزراعية فى مختلف الأسواق الخارجية، بهدف التعرف على أهم هذه الأسواق وإعادة توزيع هذه الصادرات بما يحقق تعظيم حصيلتها ٠

١٠- التوجيه الاقتصادى لأهم الواردات الزراعية من مختلف الأسواق الخارجية، بهدف إعادة توزيع هذه الواردات بما يحقق تدنيه قيمتها ٠

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد البحث على طريقتي التحليل الاقتصادى الوصفي والكمي، وتم توفيق نماذج الاتجاه الزمني العام فى الصورة الخطية، كما تم استخدام الأسلوب الاحصائى المعروف بتحليل الانحدار، واستخدام اختبار " F_{Chow} "، واستخدام أسلوب البرمجة الخطية باعتباره احد الأساليب الشائعة الاستخدام فى دراسات تخطيط التجارة الخارجية٠

وقد بدأت الدراسة بالمقدمة والتي احتوت على مشكلة البحث وأهدافه والأسلوب البحثي ومصادر البيانات وخطة البحث، ثم تلي هذه المقدمة بابين رئيسيين، تناول الأول الإطار النظري والاستعراض المرجعي للدراسات التى تناولت التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، أما الباب الثاني فتناول نتائج الدراسة من خلال سبعة فصول تتناول النتائج التي تم التوصل إليها والتي توضح اثر التجارة الخارجية الزراعية على التنمية الاقتصادية، خصص الأول منها لدراسة تطور قيمة الصادرات المصرية، ويستعرض الفصل الثاني تطور قيمة الواردات المصرية، أما الفصل الثالث فيلقى فيه الضوء على دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية، وخصص الفصل الرابع لاستعراض تطور الصادرات لأهم الحاصلات الزراعية، أما الفصل الخامس فيتناول تطور الواردات لأهم الحاصلات الزراعية، في حين يتناول الفصل السادس التوجيه الاقتصادي لأهم الصادرات الزراعية، أما الفصل السابع فيتناول التوجيه الاقتصادي لأهم الواردات الزراعية، وأخيرا الخاتمة التى تحتوى على ملخص لأهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة و توصياتها باللغتين العربية والإنجليزية وتتزيل الدراسة بقائمة المراجع العربية والإنجليزية وفيما يلي عرضاً موجزاً لما انتهت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات:

أولاً: أهم النتائج:

١- عدم مسايرة الدخل الزراعي الحقيقي للفرد للتطور الحادث في نظيره العام مما يشير إلى قصور التنمية الاقتصادية الزراعية عن أداء دورها كما يجب خاصة فى رفع مستوى معيشة الفرد فى القطاع الزراعي٠

٢- الصادرات الكلية فى عام سابق تؤثر على متوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال الفترتين ما قبل التحرر الاقتصادي والتحرر الاقتصادي الكامل إلا أن الصادرات الزراعية فى عام سابق لم يتأكد تأثيرها على متوسط الدخل الزراعي وهذا يشير إلى ضرورة تفعيل دور الصادرات الزراعية وزيادة مساحتها لكي تكون فعالة ومؤثرة ٠

٣- انخفاض الأهمية النسبية للعجز فى الميزان التجاري الزراعي بالنسبة للعجز فى الميزان التجاري العام خلال فترة التحرر الاقتصادى بالمقارنة بفترتي التحرر الاقتصادى الجزئى وما قبل التحرر الاقتصادى مما يشير إلى التأثير الايجابي على الميزان التجارى العام ٠

٤- كما أتضح من دراسة تطور الصادرات والواردات لأهم الحاصلات الزراعية ما يلى:

أ- تقل قيمة صادرات القطن بالأسعار المثبتة خلال فترة التحرر الاقتصادى عن فترتي التحرر الاقتصادى الجزئى وما قبل التحرر الاقتصادى، وهذا يعد تأثيرا سلبياً للتحرر الاقتصادى على صادرات مصر من القطن ٠

ب- تزيد قيمة صادرات الأرز المثبتة خلال فترة التحرر الاقتصادى عن فترتي التحرر الاقتصادى الجزئى وما قبل التحرر الاقتصادى، وهذا يعد تأثيرا ايجابياً للتحرر الاقتصادى على صادرات مصر من الأرز ٠

ت- تقل قيمة صادرات البرتقال بالأسعار المثبتة خلال فترة التحرر الاقتصادى عن نظيرتها خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادى، وهذا يعد تأثيرا سلبياً للتحرر الاقتصادى على صادرات مصر من البرتقال ٠

ث- تزيد قيمة صادرات البطاطس والبصل بالأسعار المثبتة خلال فترة التحرر الاقتصادى عن نظيرتها خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادى، وهذا يعد تأثيرا ايجابياً للتحرر الاقتصادى على صادرات مصر من البطاطس والبصل ٠

٥- وقد تبين من النتائج المتحصلة لتطور الواردات لأهم الحاصلات الزراعية أن زيادة قيمة واردات القمح والذرة الصفراء بالأسعار المثبتة خلال فترة التحرر

الاقتصادى عن نظيرتها خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادى، وهذا يعد تأثيرا سلبياً للتحرر الاقتصادى على واردات مصر من القمح والذرة الصفراء، فى حين تتناقص قيمة واردات السكر الخام بالأسعار المثبتة خلال فترة التحرر الاقتصادى عن نظيرتها خلال فترة ما قبل التحرر الاقتصادى، وهذا يعد تأثيرا ايجابياً للتحرر الاقتصادى على واردات مصر من السكر الخام ٠

٦- عند دراسة التوجيه الاقتصادى لأهم الصادرات والواردات الزراعية خلال متوسط الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) تبين ما يلى:

أ- توجيه صادرات القطن والأرز والبصل إلى دول الاتحاد الاوروبى، هو أفضل النماذج مما يحقق نسبة زيادة بلغت حوالي ٣٢.٣٢% و١٩.٦٣% و٤٠٠.٣٣% عن نظيرتهم فى التوزيع الفعلى خلال تلك الفترة ٠

ب- توجيه صادرات البرتقال والبطاطس إلى دول الكوميسا هو أفضل النماذج المقترحة مما يحقق نسبة زيادة بلغت حوالى ١٧٢.٣١% و٣٦.٩٧% عن نظيرتهما فى التوزيع الفعلى خلال تلك الفترة على التوالى ٠

ت- الحصول على واردات القمح من الدول العربية، هو أفضل النماذج المقترحة لأنه يوفر مصادر متنوعة للحصول على القمح بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية ويحقق وفراً فى ميزان المدفوعات بلغ حوالى ١٥.٥٣% عن نظيرتها فى التوزيع الفعلى خلال تلك الفترة ٠

ث- الحصول على واردات الذرة الصفراء والسكر الخام من دول الكوميسا هو أفضل النماذج لأنه يوفر مصادر متنوعة للحصول على الذرة الصفراء والسكر الخام من ناحية ويحقق نقصاً فى قيمة وارداتهما بنسبة بلغت حوالى ١٠.٧٥% و ٣٨.٨٨% عن نظيرتهما فى التوزيع الفعلى خلال تلك الفترة ٠

ثانياً: التوصيات:

وفى ضوء النتائج المتحصل عليها خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات التى يمكن الاسترشاد بها فى إعادة توجيه الصادرات والواردات الزراعية المصرية بما يتفق مع التغيرات التى صاحبت عملية الإصلاح الاقتصادى وتحرير الاقتصاد القومى المصري، وفيما يلي عرض لتلك التوصيات:

١- إعادة النظر فى التوزيع الجغرافي للصادرات الزراعية بما يتمشى مع التوجيه الاقتصادى لها٠

٢- إعادة النظر فى التوزيع الجغرافي للواردات الزراعية بما يتناسب مع تدنية قيمتها٠

٣- وجود جهاز تصديري ومؤسسات تصديرية ذات كفاءة عالية لدراسة الأسواق الخارجية واحتياجاتها من السلع التصديرية من ناحية الكمية والحجم وزمان التصدير ومواصفات السلعة، كذلك يجب أن تقوم مكاتب التمثيل التجاري المصرية الموجودة فى الدول الخارجية بدور أكثر فاعلية فى عمل الدعاية الكافية عن مواصفات وأسعار ومواعيد تصدير أهم الحاصلات الزراعية٠

٤- نشر وتعميم زراعة أصناف القمح والذرة الشامية ذات الإنتاجية العالية، وذلك لزيادة الإنتاج المحلى، والحد من الواردات٠

٥- الرقابة الصارمة على الصادرات الزراعية المصرية من خلال الفحص الدقيق للسلعة بما يضمن الالتزام بالمواصفات الفنية المطلوبة والالتزام بنظم المعايرة والتحكم فى اختبار الجودة٠

٦- انضمام دول أخرى إلى السوق الأوروبية المشتركة فى المستقبل مثل دول شمال أوروبا ودول أوروبا الشرقية، سوف يؤثر على الصادرات المصرية حيث أن معظم هذه الدول تستورد من مصر الخضر والفاكهة، لذا إن أفضل الفرص المتاحة فى هذه الأسواق تكون نتيجة مواكبة التطور فى نمط الطلب الاستهلاكي، بحيث تصل السلعة إلى المستهلك الخارجي فى الشكل والحجم والذوق الذي يطلبه٠

٧-السوق الأفريقية سوقاً واعدة للصادرات الزراعية المصرية، وانضمام مصر لمجموعة الكوميسا يمكن أن يتيح لها الانفتاح على هذا السوق بعد التغلب على بعض الصعوبات التي تعترض التجارة مع الدول الأفريقية ومن أهمها مشكلات النقل والمعاملات المالية ٠

٨- ضرورة البحث عن الوسائل والأساليب التي يمكن بها استكمال مسيرة التعاون الاقتصادى العربي للوصول إلى إقامة سوق عربية مشتركة فيما بين أقطاره، لزيادة حجم التبادل التجاري فى المستقبل، حيث تشير نتائج الدراسة إلى ارتفاع نسبة النصيب السوقي المصري لأهم الصادرات الزراعية لكثير من الدول العربية ٠